التجاوزات الناجمة عن المعاهدات الأجنبية

في المغرب الأقصى

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر

دكتـــــوراه

عبـــد الرحيم عبد الهادي على عبد الهادي

أستاذ بقسم التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

بكلية الآداب بقنـــــا

التجاوزات الناجمة عن المعاهدات الأجنبية
في المغرب الأقصى خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر

* مقدمـــــة :
* وضعية الأجانب في المغرب الأقصى قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر .
* التجاوزات السياسية والأمنية .
* التجاوزات الاقتصادية .
* التجاوزات القضائية والقانونية .
* التجاوزات الدينية والاجتماعية .
* خاتمـــــة .
* المصادر والمراجع .

مقدمـــــة

المغرب اسم كان يطلق على وحدات سياسية ثلاث : تونس والجزائـــر ومراكش التي عرفت أحياناً بالمغرب الأقصى ، حيث أنها تقع فـــي أقصـــى الغرب من الوطن العربي . وبعد استقلال اختصرت التسمية فأصبحت الدولة تعرف بالمغرب أو الدولة المغربية [1] .

يقع المغرب في أقصى الغرب من الشمال الأفريقي ، يحده من الشـــمال البحر المتوسط ، من الغرب المحيط الأطلسي . ومن الجنوب موريتانيا كمـــا يحيط به الجزائر من ناحيتي الشرق والجنوب ، ويمثل نقطة اقـــتراب بيـــن أفريقيا وأوربا . إذ لا يفصله عنها سوى مضيق جبل طارق وهو من طرفـــه الشرقي قريب من جزيرة صقلية . فاقترابه من أوروبا جعل لموقعه أهميـــة خاصة عبر التاريخ إذ أنه كان معبراً من الشرق إلـــى الغـــرب والعكـــس ، ونقطة التقاء لأوروبا وأفريقيا ، وسواحل المغرب لعبت دور فـــي التـــاريخ ونشطت كمحطات تجارية ونشطت كمحطات تجاريـــة بيـــن العـــالم القديـــم والجديد نظراً بموقعها الاستراتيجي .

ومنذ بداية القرن الخامس عشـــر شـــهد المغـــرب الأقصـــى حمـــلات استعمريه وأصبح ميداناً للصراع الاستعماري بين الدول المختلفة ، وإذا كـــان البرتغال والأسبان قد افتتحوا هذه الصفحة الاستعمارية في القرن الخـــامس عشر بهجمتهم المتتالية على الثغور المغربية المطلة على البحر المتوســـط والمحيط الأطلسي . فقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر موجـــة أخرى من هـــذه الموجات . فقد تنافس الفرنسيون والإنجلـــيز فـــي بســـط نفوذهم على بلاد المغرب العربي .

---

(١) زاهية قدورة : تاريخ العرب الحديث ، بيروت ، النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، ص٥٢٧.

والتجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى في هذه الفترة ، فترة الصواع الاستعماري هي موضوع هذه الدراسة . وقد بدأنا بتمهيد ذكرنا فيه ما عاناه المغرب الأقصى من هذه التجاوزات قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

واعتمدنا في هذه الدراسة على الوثائق من معاهدات واتفاقيات ومصادر أصلية أخرى بالإضافة إلى ما كتبه الذين تناولوا تاريخ المغرب الأقصى وقد ذيلنا هذه الدراسة بعدد من المراجع التي رجعنا إليها .

وأرجو أن تقدم هذه الدراسة صورة واضحة للتجاوزات الأجنبية في المغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

* وضعيـــة الأجانب في المغرب الأقصى قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر :

خلال القرن الثامن عشر الميلادي تضمنت المعاهدات التي عقدت بيـــن المغرب الأقصى وبعض الدول الأوروبيـــة (الســويد ١٧٦٣م ، وفرنســا ١٧٦٧م ، والدانمــراك ١٧٦٧م ، والبرتغــال ١٧٧٣م) العلاقــات بيـــن الطرفين وركزت على الحقوق التي أعطت لتلك الدول [١] فكان مـــن جــراء ذلك أن عاد القناصل إلى مباشرة أعمالهم ، بل أصبح لهم أيضاً حق فــرض حمايتهم على من يطلب ذلك من المواطنين حين يودون التهرب من الوقوف أمام القضاء الوطني [٢] .

وخلال القرن التاسع عشر كان العالم الأوروبي قد أندفــع نحــو تيــار الاستعمار منذ أن توطدت الثورة الصناعية واحتاجت رؤوس الأموال التـــي تشتغل في الصناعة إلى مصادر تمد المصانع بالمواد الخام وإلـــى أســواق لتصريف منتجات هذه المصانع ، فتألفت الشركات التجارية الضخمـــة مـــن أجل البحث عن هذه المصادر ، وأخذت هذه الشركات تعمل مســـتقلة عـــن حكوماتها أحياناً وتحت حماية حكوماتها أحياناً أخرى ، كما أخذت شـــركات أخرى تدفع بحكوماتها إلى انتهاج سياسة استعمارية واضحة بعد أن كـــانت عازفة عنها [٣] .

ففي ١٩ أبريل١٨٦٣نجحت فرنسا في عقد معاهدة مع المغرب جـــددت فيها الاعتراف بالامتيازات التي كانت للرعايا الفرنسيين من قبل والتي كانوا لا يستطيعون التمتع بها في فترات قــوة المغرب ، بل أن ممثلي فرنسا في

---

(١) عبد الوهاب بن منصور : مجموعة الوثائق ،ج٤ ، الوباط ، المطبعة الملكيـة،١٩٧٧م، ص١٢٥ــ١٣٩ .

(٢) زاهر رياض : شمال أفريقيا في العصر الحديث ، القـــاهرة ، الأنجلـــو المصريـــة ، ١٩٦٧، ص١٦٤ .

(٣) زاهر رياض : مصدر سابق ، ص٢١٣ . -

المغرب أخذوا يتجاوزون الحدود المرسومة في هذه الاتفاقيات مما اضطر المولى " محمد بن عبد الرحمن " أن يرسل في عام ١٢٨٢هـ/١٨٩٥م إلى الإمبراطور نابليون الثالث[١] بعثة مكونة من قائد جيشه " أبي عبد الله محمد عبد الكريم الشرفي " وعامل سلا " أبي عبد الله محمد أبي سعيد السلاوى " راجياً أن يحسن اختيار ممثله في المغرب ، وأن ينبه عليهم بعدم مجاوزة الحدود المتفق عليها في الاتفاقيات والالتزامات المبرمة بين الطرفين [٢] .

وبسبب الضعف الذي اعترى المغرب ، وازدياد المنافسة بين الدول الأوروبية لتحقيق مكاسب على حساب الدول الأخرى ، قامت كل من فرنسا وبريطانيا وأسبانيا (الدول الأكثر مصلحة في المغرب) بعقد معاهدات مع المغرب والتي كانت مشابهة في توفير الحقوق للمعاهدات التي عقدت في القرن الثامن عشر ، ولكنها اختلفت عنها بأنها اشتملت على امتيازات تم الحصول عليها نتيجة لضغوط عسكرية وسياسية وهي معاملة رعاياها معاملة الدول الأكثر تفضيلاً [٣] .

وفي المعاهدات الإنجليزية المغربية ، نجد أن الشرط الخامس منها يؤكد على ذلك الحق حيث ورد فيه " .. أن القاطنين .. أو التجار بها من الإنجليز لهم الأمن التام على أنفسهم وأموالهم .. " [٤] ومن الحقوق التي أعطيت للإنجليز في تلك المعاهدة ، حق التنقل والإقامة في أي مكان يختارونه ، وفي ذلك تقول الوثائق " .. أن الرغبة الإنجليزية أن يسافروا أو يسكنوا حيث شاءوا .. " [٥]

---

(١) فترة حكمه كإمبراطور (٢ديسمبر ١٨٥٢ـ٤سبتمبر ١٨٧٠) .
(٢) شوقي عطا الله الجمل : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، ط١، القاهرة، الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧ ، ص٢٤٣ .
(٣) صلاح العقاد : المغرب العربي ، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو (د.ت) ،ص٢٠٦ـ٢١٠ .
(٤) عبد الرحمن بن زيدان : إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس ،ج٥، الرباط، المطبعة الوطنية ، ١٩٣٣ ، ص١٩٤ .
(٥) نفس المصدر ، ص١٩٤ .

كما أشارت المعاهـدة أيضاً إلى حق التجار الإنجليز في الإتيان إلى أي منطقة في المغرب ، والإقامة فيها ، والقيـام بالأعمال التجاريـة في كـل السلع والمنتجات (ما عدا تجارة الأفيون والكبريت والبارود وآله الحـرب) دون أمد محدود .ولهم ما للسكان الأصليين من حقوق ، خاصـة عمليـات التقاضي .

وفي ذلك تقول ".. ولتجار الإنجليز الإتيان والسكنى والبيع والشـواء .. دون أمد محدود في كل مكان يكون به غيرهم من الأجناس .. .. ولهم البيع والشراء مع من شاءوا في أنواع التجارة .. "(١) .

كما شددت بريطانيا في معاهدتـها علـى حرمـة مكـاتب الأجـانب . ومساكنهم ، ومخازنهم التجارية إلا بموافقة القناصل أو نوابهم .

وفي ذلك تقول المعاهدة " .. وديارهم ومخازنهم محترمة ولا تفتيـش كرها .. إلا بموافقة القنصل أو نوابه .. "(٢) .

ولم يقتصر الأمر عند هذه الحقوق ، فقد أكدت تلك المعـاهدات علـى حفظ حقوق الأجانب الدينية في الأماكن التي يقيمون فيها . وهذا ما ورد في المعاهدة الأسبانية التي أشارت إلى ذلـك بـالنص التـالي : " .. رغبـة .. أسبانيا عدم منعهم من صلاتهم في ديارهم في شأن دينهم فـي أي موضـع يكونوا به ، ويكون لهم موضعاً لمقابرهم ولا يتعرض لهم أحد .. "(٣) .

أما بالنسبة للتجاوزات القنصلية والقضائية والمالية . فقـد تضمنتـها المعاهدات التي أبرمت في القرن التاسع عشر بين كل من إنجلترا وأسـبانيا، فقد حصل الأسبان في معاهدتهم مع المغـرب عـام ١٨٦١ علـى بعـض الامتيازات ومنها ما جـاء في المـادة الثالثة من المعاهـدة والتي ضمنت

---

(١) عبد الرحمن بن زيدان : مصدر سابق ، جـ٥ ، ص١٨٧ .
(٢) نفس المصدر ، جـ٥ ، ص١٩٤ .
(٣) عبد الرحمن بن زيدان : إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس ، جـ٣ ، الرباط ، المطبعة الوطنية ، ١٩٣٣ ،ص٤٩٣ .

للقناصل ونوابهم استخدام مترجمين أو حراس أو خدام أو غيرهم من المغاربة دون دفع جزية أو غرامة أو غيرها .

وفي ذلك تقول المعاهدة " .. والنائب المفوض وهو القنصل العام .. يجعل الترجمان عنه والخدام من المسلمين أو غيرهم ولا يلزم الترجمان عنه والخدام له شيئاً من الضريبة والغرامة وما شابه ذلك . وأما القناصل الذين هم خلاف النائب المذكور، والمقيمين بالمراسي، لهم أن يختاروا ترجماناً واحداً أو بواباً واحداً أو اثنين من المتعلمين المسلمين أو من غيرهم ولا تلزمهم الضريبة أو ما يشبه ذلك . وإذا جعل النائب المذكور خليفة في خدمة القناصل بمرسي سلطان مراكش من رعية السلطان يكون هو وأولاده الساكنين بداره موقرين ومحترمين ولا تلزمهم ضريبة ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك ، ولا يكون له أحد تحت حمايته .. إلا أولاده فقط .." (١) .

ومن التجاوزات القضائية التي أعطيت للأجانب ما عرف بقاعدة اتباع المدعى للمدعى عليه ، وذلك في معاهدة ١٨٥٦م بين المغرب وبريطانيا . وقد ورد ذلك في النص التالي : " .. أن الدعاوى التي تكون بين رعية سيدنا وبين رعية الإنجليز يفصل فيها ، فإن كان المشتكي من رعية الإنجليز والمشتكي به من رعية سيدنا ، فالمشتكي الإنجليزي يرفع شكواه لعامل البلد أو قاضيه بواسطة القونصو أو نوابه ولهم الحضور في محل الحكم على الدعاوى ، وإن كان المشتكي من رعية سيدنا والمشتكي به من رعية الإنجليز فيرفع المشتكي شكواه لمحل الحكم والفصال للقنصو أو نوابه بواسطة عامل البلد أو قاضيه ولهما ولمن ناب عنهما الحضور وقت فصل الدعوى .. " (٢) .

(١) نفس المصدر ، جـ٣ ، ص٤٩١ .
(٢) نفس المصدر السابق ، جـ٣ ، ص٤٩١ .

وإلى جانب هذه التجاوزات نجد أن القنصل أو نائبه لهما الحق في أن يقضيا بين المتنازعين من مواطنيهم ، ولا يحق للحكومة المغربية أن تتدخل في ذلك بأي حال من الأحوال . وقد اتضح ذلك من نص المعاهدة الإنجليزية المغربية " .. أن ما يحدث بين رعية الإنجليز بإيالة سيدنا من الدعاوى وكيف ما كانت إنما يحكم فيها القنصو أو نوابه ،ولا يدخل فيها قاضي ولا قايد ولا غيرهما .. " (١) .

أما المنازعات بين الأجانب فيتم الفصل فيها عن طريق قاعدة المدعى يتبع المدعى عليه ، وبذلك يكون القناصل الأجانب هم المختصون في القضايا التي تنشأ بين أفراد رعاياهم ، وقد ظهر ذلك في المعاهدات المبرمة خلال القرن التاسع عشر .

ومن بين تلك المعاهدات المعاهدة الإنجليزية المغربية " .. إذا كانت دعوى كبيرة أو صغيرة بين أحد رعية الإنجليز وبين أحد من رعية جنس من الأجناس غير المسلمين ، فلا يدخل فيها ولاء سيدنا ، والقنصوات هم الذين يتولون فصلها .." .

ونتيجة لإعطاء القناصل الأجانب ونوابهم الحق في الفصل في القضايا التي يكون أحد رعاياهم طرفاً فيها ، فقد أخذ هؤلاء في تطبيق قوانين بلادهم على الجميع بدون استثناء ، حتى على المغاربة أنفسهم .(٢)

أما التجاوزات المالية فقد ساوت المعاهدات التي بين المغرب وكل من إنجلترا وأسبانيا في منتصف القرن التاسع عشر رعايا تلك الدول بالمغاربة في الضرائب والعشور التي تؤخذ على التجارة ، بل أنها خصتهم بامتيازات منها عدم دفع ضريبة الأبواب داخل المغرب ، وإنما دفع فقط ضريبة العشر. وهذا ما ذكرته المعاهدة الإنجليزية المغربية .

---

(١) عبد الرحمن زيدان : مصدر سابق ، جـ٥ ، ص١٩٥ .

(٢) محمد أحمد بن عبود : مركز الأجانب في مراكش ، دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل عهد الحماية والاحتلال ، ط٢، قطوان ، مطبعة الشويخ ، ١٩٨٠،ص٦٠ .

" جميع أنواع المتاجر التي يرد بها تجار الإنجليز ، لا يلزمهم في أعشارها أكثر مما يعطى لغيرهم من تجار المسلمين والأجناس غيرهم .. والسلع التي ترد على يد التجار منهم لا يؤدوا عنها أكثر من عشرة في المائة على تقويمها بالمال " (١) .

ولولا الضعف الذي انتاب المغرب في ذلك الوقت ما كانت هذه الدول قد تمتعت بهذه الحقوق والامتيازات .

ونتيجة لازدياد التنافس بين الدول الأجنبية في سبيل المحافظة على مصالح بلدانهم ، أخذ الكثير من دبلوماسي هذه الدول يفسرون بنود المعاهدات لصالحهم ولصالح رعاياهم ، بل تطور الأمر إلى خرق القوانين المغربية بالضغط على المغرب حكومة وشعباً ، وشملت النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والقضائية والقانونية بل تعدت ذلك إلى النواحي الدينية والاجتماعية .

(١) عبد الرحمن زيدان : مصدر سابق ، جـ٥ ، ص١٨٩ .

التجاوزات السياسية والأمنيـــة

بدأ التغلغل السياسي من الأجانب بعدم احترام القناصل للمعاهدات التـــي نظمت العلاقة بين بلدانهم وبين المغرب ، فقد أخذ أولئك القناصل ونوابـــهم في تفسير بنود المعاهدات لصالحهم ، ففي المعاهدة الإنجليزية المغربية نجد أن القنصل الإنجليزي بعد توقيع معاهدة ١٨٥٦م أخذ في اســـتغلال المـــادة التي أعطت للقناصل الشرعية في استخدام عدد من المغاربة للخدمـــة فـــي القنصليات الأجنبية في طنجة ، فأخذ في منح المغاربة الحماية من القوانيـــن المغربية حيث يصبح المحمى يعامل معاملة رعايا الدول الحامية له ، ويتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتعون بها[1] حسب ما تمليه مصلحته ومصلحة بلده .

ولم يكن القنصل الإنجليزي الوحيد الذي فسر ذلك الشرط لصالحه ، بـل أخذ القناصل في المغرب يحذون حذو القنصل الإنجليزي ، خاصة وأن الدول الأجنبية التي أبرمت معاهدات مع المغرب تساوت في الامتيازات من خـــلال الشرط الذي لا يكاد يخلو من المعاهدات التي عقدت مع المغرب في النصـف الثاني من القرن التاسع عشر ، والذي يرتكز على معاملة الـــدول المبرمـــة للمعاهدات معاملة الدول الأكثر تفضيلاً [2] .

وإضافة إلى تفسير المعاهدات من قبل القناصل الأجانب ، أخذ نوابـــهم في خرق المعاهدات وذلك بمنح الحماية للكثير مـــن المغاربـــة خاصـــة وأن بعض النواب من أصل مغربي وجدوها فرصة لمنح أقاربهم الحمايـــة كـــى يفلتوا من كثير من الالتزامات المالية والقضائية ، ليس هذا فقـــط ، بـــل أن أولئك النواب أو العاملين في القنصليات لا تدفع لهم رواتـــب مجزيـــة مـــن القناصل الأجانب ، لذلك عادة ما يلجأون إلى بيع الحمايات كي يحصلوا منها

---

(١) أحمد بن عبود : مرجع سابق ، ص٤٧٤ــ٤٩٠ .
(٢) عبد الرحمن بن زيدان : مصدر سابق ، جـــ٥ ، ص١٨٩ .

على مردود مالي[١] .فقد قام المترجم العامل بالقنصلية البرتغالية في مزغان (الجديدة) والذي باع أكثر من ثلاثمائة شهادة حماية إلى المغاربة بهدف الحصول على عوائد مالية [٢] .

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تطور الأمر إلى أن التجار الأجانب أخذوا يقومون إلى جانب الاشتغال بالتجارة ببيع الحمايات،خاصة وأنها تجارة لا يحتاج لها إلى رأسمال،بل وصل الأمر إلى أن الكثير من التجار الأجانب عمدوا إلى فتح متاجر وهمية في بعض مدن المغرب كان الغرض من وجودها هو بيع الحمايات،وبالطبع استطاع التجار الأجانب أن يحققوا منها أرباحاً طائلة بدون مشقة أوعناء ،خاصة وأن أسعار تلك الحمايات لم تكن محددة وإنما تعتمد في المقام الأول على جشع البائع واستعداد المشتري [٣] .

وخير شاهد على ذلك ما قاله السلطان " الحسن بن محمد " عندما وصف استفحال الحماية الأجنبية ، بقوله : " أن إدارتنا تكاد لا تجد في البلاد من هو باق تحت سلطتها من كثرة ما منحته الدول الأجنبية من حمايات غير مشروعة [٤] .

وقد حاولت الحكومة المغربية الحد من تلك الحمايات ولكن دون جدوى. ولوضع حد لهذه الأوضاع عقد بمدريد في٢٥رجب ١٢٩٧هـ (٣يوليو ١٨٨٠م) مؤتمر دولي حضره مندوبون عن فرنسا ،وأسبانيا، وإنجلترا،وألمانيا،وبلجيكا،والدانمارك،والنمسا،والولايات المتحدة الأمريكية، وإيطاليا، وهولندا،والبرتغال،بالإضافة لمندوب المغرب .

---

(١) Leiand Lowis Bow : The Portage System in Morollo (١٨٨٠=١٩٠٤) The University of Michigan, Ph , D , ١٩٧٠ , p:١٧ .

(٢) Op , Cit , P :١١٩ .

(٣) عبد الوهاب بن منصور:مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد ١٨٨٠م ، الرباط ، المطبعة الملكية ، ١٩٨٥ ، ص٣٥،٣٦ .

(٤) أحمد بن عبود : مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

وخرج المؤتمر بعدة قرارات أهمها :

١ــ إقرار المؤتمر نظام المحاكم القنصلية .

٢ــ أقــر حق الملكية في المغرب ــ للأجانب ــ بترخيص خــاص من المخزن .

٣ــ حرم على المغاربة التجنس بجنسية أجنبية .

٤ــ في حالة مزاولة أجنبي لحرفــة الزراعــة في المغرب ، وفي حالة المغاربة المتمتعين بحماية الأجانب فإنهم يؤدون الضريبة الزراعية إلى قناصل الدول الأجنبية ويقوم القنصل بدفعها للحكومة المغربية .

٥ــ يقــدم القناصل للحكومة سنويــاً لوائح بأسماء رعايــا بلادهم في المغرب وأسماء المحميين منهم [١] .

غير أن هذا المؤتمر لم يتخذ أي قرارات إيجابية لصالح المغرب ، بــل أن ذلك المؤتمر أضفي الشرعية على بعض المطالب الأجنبية والتي أصبحت امتيازات جديدة زادت من مشاكل المغرب .

ولم يقتصر التجاوزات على منح الحمايات للكثير من سكان المغــرب ، بل أخذ الأجانب يقومون بممارسات تعسفية ضد المغاربة ، حتى وصل الأمر ببعض المستوطنين أن أصبحوا يتحدون السلطات المغربيــة ، ويوجــهون الإهانات إلى بعض أفرادها . ومن بين تلك الإهانات ما قام به أحد الأســبان والذي اعتدى على أحد الجنود المغاربة بالضرب في ثغر العرائش :

" نعلمك بأن واحد من عسكر ثغــر العرائــش كــان يشــترى الحــوت ونصراني أسباني اعتدى عليه ،فقال له العسكري كيف تعتدي علــى وأنــا واقف أشترى الحوت فضربه النصراني ضربة على وجهه ، وشــهَّد عليــه العسكري بعض من المسلمين والنصارى واليهود،وهــو لم يحرك يده عليــه بشهادة الناس جميعاً،وهرب منه العسكري إلى الفنــدق والنصراني تابعــه،

(١) شوقي عطا الله الجميل : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث،ص٢٤٦،٢٤٧.

وحين تبعه النصراني لقيه واحد آخر من العسكر فقال العسكري هارب منك وأنت تابعه،هذا عيب عليك فلطمه أيضاً لوجهه لطمة شديدة بطرشة (بصفعة) فحمل العسكري على النصراني وهو لم يجد صبراً ، فلطمه العسكري كيف لطمه النصراني وهذا ما صار بين العسكري والرومي،فقدم النصراني إلى قنصل أسبانياً واشتكى .. وأرسل إلى العساكر وعاقبهم عقوبة شديدة .. " [1] .

ولم يكن ذلك هو المثال الوحيد بل أن هناك أمثلة كثيرة،فلقد قام أحد الأسبان والمدعو ديك كراكش Dick Craques بمدينة مراكش بالتعدي على الناس ظلماً وعدواناً،ووردت تلك التعديات في خطاب موجه من السلطان "محمد بن عبد الرحمن" إلى النائب "محمد بركاش" يطلب منه الاحتجاج لدي القنصل الأسباني في طنجة ضد ممارسا "ديك كراكش" والذي يجب أن يتوقف عن ممارساته التعسفية .

وفي ذلك يقول :"..فلقد أخبرعامل مراكش أن نصرانياً أصبتولى (أسباني) ..إسمه "ديك كراكس" أبدأ وأعاد في الجسارة والتعدي على الناس ... فرفعت به الشكوى للعامل مراراً ونهاه عن ظلمه فلم ينته عن تمرده وتعديه،ومن جملة ما فعل أن اليهودي صاحب الدار التي هو ساكن بها تكلم معه في إحراج .. فترامي عليه،وأوجعه ضرباً وخدع له يده حسبما تقف عليه بالرسم الذي يصلك بخط اليهودي مع مقولة متضمنة لشكواه .." [2] .

ولم تقتصر التجاوزات الأجنبية في المغرب على عامة الناس بل امتدت حتى شملت الخاصة من الناس وبالتحديد (الولاة) ، بل وتجاوز الأمر إلى أن

---

(١) رسالة من الأغا الحاج محمد بن فريحة (عامل العرائش) إلى محمد بركاش(نائب السلطان في طنجة)في ٢٨رمضان ١٢٨٣هـ (٣فبراير ١٨٦٧م) ، عبد الوهاب بن منصور:مصدر سابق،جـ٤،ص٣٥٥،٣٥٦.

(٢) رسالة من السلطان "محمد بن عبد الرحمن" إلى "محمد بركاش" في١٦جمادى الأولى ١٢٨٥هـ (٤سبتمبر ١٨٦٨م) ، عبد الوهاب بن منصور:مصدر سابق، جـ٤، ص٣٧٦،٣٧٧ .

بعض الأجانب أخذ في سب الإسلام وشتم الحكومة المغربية ،فقد قام أحد التجار الإنجليز ويدعى مطيوس (ماثيوز)بذلك على مرأى ومسمع من الناس بثغر الرباط بعد تطاوله بالضرب على أحد المغاربة .

وفي ذلك تقول الوثائق ".. وبعد فإن "مطيوس" الإنجليزي بلغ الغاية في السفه والجسارة على المسلمين ..،ومن جملة أفعاله ..ما كتب به خديمنا الحاج "محمد بن سعيد السلاوى" ،وذلك أن "مطيوس" المذكور ركب يوماً من الرباط "لسلا" في فلك كبير ،ومعه فرسان وصاحبه،ولما وصل "سلا" ترك المحمل الذي يسع نزوله ... وقصد المحمل الضيق المجتمع به الفلايك الصغار لينزل به ، وقبل وصوله له صار يبرق ويرعد ، ويقول ما يفهم وما لا يفهم ، فنحى أرباب الفلايك فلايكهم ،غير رجل ثقيل السمع لم يسمع كلامه..فعل "مطيوس" يسبه، فرد عليه الجواب بالسب، فأخذ "مطيوس" غانجوا (عصا في رأسها مخطاف) كان معه في الفلك وصار يضربه به ، وما حال بينه وبينه إلا بعض الفلايكه، ثم نزل "مطيوس" البر وأطلق لسانه بسب المسلمين والدين.. وعمر مكحلته وتهدد بها المسلم الذي أجابه بالسب.. "[1] .

كما كانت هناك بعض الادعاءات الباطلة على الرعايا المغاربة من قبل الأجانب، كالمطالبة بدفع ديون وهمية، وبالطبع لا تدفع لهم تلك الديون. لذلك عادة ما يلجأ أولئك الأجانب بمطالبة الحكومة المغربية بدفع تعويضات لهم. إضافة إلى تدخل بعض القناصل في الشؤون المغربية بحجة حماية مصالح رعاياهم، بل بلغ الأمر إلى استخدام سياسة التهديد والوعيد إذ لم تلبَّ مطالبهم. فقد قام القنصل الإيطالي "ستيفانو سكوفاصو Steefano Scofaso والذي طالب "محمد بركاش" بدفع مبلغ يتراوح ما بين٢٥ إلى

(١) رسالة من السلطان"محمد بن عبد الرحمن" إلى "محمد بركاش" في ٢٢صفر ١٢٨٩هـ (الأول من مايو ١٨٧٢م) ، نفس المصدر السابق ، ص٤٠٠،٤٠١.

٢٥٠ألف فرانك نظير ١١١قضية معظمها قضايا وهمية، ولم يكتف "سكوفاصو"بذلك بل هدد باستجلاب أسطول بلاده مما جعل الحكومة المغربية تحسب لذلك .. خاصة وأن سياسة المغرب كانت تقضي بعدم الاحتكاك بالأوروبيين، ونتيجة لذلك قام "بركاش" بتهدئة الوضع حيث نجح في إثناء القنصل الإيطالي عن عزمه، وقدم له بعض الوعود بتسديد الديون[١] .

أما عن التجاوزات الأمنية، فقد أعطى للأجانب حق الحرمة والتوقير لمساكنهم، وأنه لا يجوز تفتيش منازلهم ومتاجرهم إلا بعد الحصول على إذن من القنصل التابع له المراد تفتيشه. والواقع أن هذا الشرط جعل الأجانب يستخدمون منازلهم كأوكار يأوون فيها الفارين من القانون .

فقد قام القنصل الأسباني في الجديدة عندما أجار أحد المغاربة في منزله والذي كان مطاردا من العدالة المغربية، ولم تستطع السلطات المغربية القبض عليه، ونتيجة لذلك قام عامل الجديدة "أحمد بن الطاهر" في استشارة نائب السلطان في طنجة "محمد بركاش" وطلب من الأخير أن يصل إلى وعد من القنصل الأسباني بعدم السماح لنائبه في الجديدة بإيواء الفارين من القانون. وبالفعل قام نائب السلطان بالتحدث مع قنصل الأسبان، وأجاب عامل الجديدة بقوله ".. إعلم حفظك الله أنا أنهينا القضية كلها للنائب هنا، وأضاف أن كل من قام بالاحتماء والاستجارة تحت سنجق الصينيول يجب علينا الوقوف معه، حتى ننتصف له حقه لأجل فراره إلينا.. إذا أخرج من داره (أي دار نائب القنصل) فلا تجافيه (أي لا تؤاخذه مما صدر عنه) ... "[٢] .

---

(١) مصطفي بو شعراء: الاستيطان والحماية بالمغرب(١٢٨٠ـ١٣١١هـ)،جـ٢،الرباط ، المطبعة الملكية ١٩٨٧، ص٥٨٧ـ٥٨٨.

(٢) رسالة من محمد بركاش إلى أحمد بن الظاهر (عامل الجديدة) في ٢٤ ذي الحجة ١٢٧٨هـ (٢٢ يونيو ١٨٦٢م) ، عبد الوهاب بن منصور : مجموعة الوثائق ،جـ٤، ص٢٢٧ـ٢٢٩.

ومن الأمثلة أيضا على إيواء الفارين ما قام به في الدار البيضاء قنصل الولايات المتحدة "جون كوب John Cobb " فقد قام ببيع شهادات الحماية لعدد من المغاربة وكان من بينهم مجرم قام بقتل خمسة أفراد، فأصبح من المتعذر على السلطات المغربية القبض عليه إلا بعد موافقة القنصل أو نائبه، ويبدو أن نائب القنصل كان متواطئ مع ذلك المجرم الذي استطاع أن يفلت من القضاء المغربي [1].

لم تكن التجاوزات الأمنية تقتصر على إيواء الفارين من القانون، بل تعدت ذلك إلى تهريب الأسلحة إلى المغرب، وتخزينها في منازلهم، والسلطات الحاكمة في المغرب غير قادرة على تفتيش منازلهم إلا بعد أخذ الإذن من قناصلهم في طنجة. ويتضح ذلك من الرسالة التي وجهها السلطان "الحسن بن محمد" إلى "محمد الطرب" حيث قال فيها :

".. وبعد فقد بلغ الشريف علما أن التاجر كوب المركاتي أدخل في المرسى اختلاسا ماكينة القرطوس(الذخيرة ويقصد بها هنا رصاص البنادق) وصار يخدم بها قرطوس المكاحل ذات عمار ١٦وبيعها لأهل البادية.."[2].

إن تلك الممارسات من الأجانب أوجدت للمغرب مشاكل داخلية أدت إلى زعزعة الأمن الداخلي وعدم استقراره، خاصة وأن أولئك المهربين سلعدوا بقصد أو بغير قصد القبائل للخروج عن السلطة والتمرد عليها وامتناعها عن دفع الضرائب التي كانت تمثل أهمية كبيرة لخزينة الدولة المغربية[3].

إن التجاوزات الأمنية كتهريب الأسلحة وبيعها إلى أهالي المغرب الأقصى لم تقتصر على التجار، بل تعدت ذلك لم القناصل ونوابهم .

---

(١) مصطفي بو شعراء : أبعاد الاستيطان الأمريكي بالمغرب أواخر القرن التاسع عشر ، بحث غير منشور، مقدم لمؤتمر الصداقة المغربية الأمريكية في الولايات المتحدة١٩٨٦، والذي عقد بمناسبة مرور مائة عام على تلك الصداقة ، ص١٠ .

(٢) رسالة من السلطان الحسن بن محمد الطرابس، في٢٩ ربيع الأول ١٣٠٧هـ(٢٢ نوفمبر ١٨٨٩م)، ظهائر مولاى الحسن، محفظة ٢٨رقم الوثيقة٢٤، خزانة نطوان، نطوان.

(٣) عبد الوهاب منصور: مجموعة الوثائق ،جـ$ ، ص٢٣٠ـ٢٣١.

فقد قام القنصل الأمريكي "فليكس ماثيوز Felix Nathews " باستجلاب بعض البنادق وأدخلها عنوة بدون إذن من السلطات المغربية، وأن نائب السلطان في طنجة كان لا يستطيع إيقاف تلك التجاوزات فقد أرسل خطاب إلى الوزير الأعظم "محمد غريط" يخبره بتلك الحادثة ويطلب منه بعض التوجيهات التي يمكن اتخاذها حيال تلك الحوادث، وبالفعل قام الوزير الأعظم بالرد على خطاب الطربس، وذلك بقوله" .. وعلمنا ما ذكرته من أن حملة افتياياته (أي القنصل الأمريكي) الجديدة أنه ورد له صندوقان من المكاحل وظهر إلى المرسى فمنعهما الأمناء عليه.. وذهب بنفسه للمرسى وأخرجهما منها كرهاً..وأطلعت بذلك شريف علم مولانا وصار على بال.."[1]

ومن الأمثلة على التجاوزات الأمنية أيضاً التهريب واللصوصية، والتي عادة ما يمارسها الأسبان، فقد قام أحد الأسبان بالتعاون مع بعض المفسدين من المغاربة الذين يحترفون اللصوصية، حيث يقومون بسرقة الناس وهو بدوره يهرب السلع المسروقة..وورد ذلك في إحدى الرسائل المتبادلة بين عمال المخزن حيث ورد فيها: ".. أن نصرانيا أصيبوتلى إسمه خوان... كان يقوم بالتهريب... ويعي القنص .. مكابرة وعناداً... واجتمع عليه من لا خلاق له... ثم تفاقم الأمر عنده. وجعل أهل الزيغ ينهبون الحب والعنب والبقر والغنم ويشترى ذلك منهم ... "[2] .

من ذلك يتبين أن السلطات المغربية كانت تحاول جاهدة إيقاف تلك الممارسات، ولكن يبدو أن الأجانب كانوا يتمتعون بامتيازات ومكاسب جعلتهم يتمادون في ذلك دون الأخذ في الاعتبار قوانين البلاد وسكانها .

---

(١) رسالة من محمد محمد غريط إلى محمد بركاش في ١١ذي القعدة ١٣٠٥هـ (٢١يولية ١٨٨٨م) . رسائل الوزير غريط ، محفظة ٢٧،رقم الوثيقة ١٥٩، خزانة نطوان ، نطوان .
(٢) رسالة من محمد أحمد السلاوى إلى محمد بركاش في ١٨شوال ١٢٩٧هـ (٣سبتمبر ١٨٨٠م) ، عبد الوهاب منصور: مجموعة الوثائق، جـ٤،ص٥٠٩، ٥١٠.

التجاوزات الاقتصادية

تعتبر المصالح الاقتصادية الأجنبية على رأس قائمة المصالح الأجنبية في المغرب،ومن هذا المنطق أخذت معظم الدول الأجنبية تركز على مصالحها التجارية سواء كان ذلك في تجارتها الخارجية مع المغرب أو في مصالح رعاياها التجارية داخل المغرب، ولذلك نجد أن بعض المعاهدات الأجنبية مع المغرب خصصت فقط للشئون التجارية، وهذا ما حدث بعد هزيمة المغرب من أسبانيا عام١٨٦٠م حين وقع المغرب صلحاً مع الأسبان ثم عقد في السنة التالية معاهدة تجارية مستقلة كان الهدف منها ضمان امتيازات تجارية جديدة للأسبان[١] .

ومن بين شروط المعاهدة أن جميع الواردات إلى المغرب يفرض عليها عشرة في المائة، وبالطبع حصلت أسبانيا على امتيازات جمركية ضمنت من خلالها حصولها على الكثير من المواد الغذائية والمواد الخام بأسعار زهيدة[٢] .

ومع ذلك لم يقتنع الأسبان ولا غيرهم من الأجانب بما حصلوا عليه من امتيازات في المغرب بل أخذ التجار الأجانب في ممارسة تجاوزاتهم التي أضعفت المغرب اقتصادياً من استيراد سلع من أوروبا ، وعند وصولها إلى مراسي المغرب لا يؤدون الأعشار عليها بحجة أن تلك السلع للاستخدام الشخصي أو الإهداء وليس لغرض المتاجرة، وللاستشهاد على ذلك ما ورد في إحدى الرسائل المحزنة والموجهة من"محمد بركاش" إلى السلطان، حيث قال فيها: "أنه بلغنا كتاب مولانا الشريف بما كتبوا به أمناء مرسى الصويرة أن التجار ترد إليهم حوائج من بر النصارى يدّعون أنها لضروریاتهم لا

(١) عبد الرحمن زيدان: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس،جـ٣، المطبعة الوطنية ،١٩٣٣، ص٤٩٠ـ٥١٧ .
(٢) نفس المصدر ، ص٥١١ـ٥١٣.

بقصد التجارة ولا يعشرونها، فتفاوض قنصل الإنجليز في ذلك مع نائب الأسبان وكتب الأول للباشدور بطنجة يستشيره، فأجابه بأن جميع ما يرد على رفض بعض القناصل ونوابهم بل ورعاياهم في دفع الإيجارات المستحقة عليهم للحكومة المغربية نظير استخدامهم للأملاك المخزنية بغرض السكنى أو الإيجار أو الزراعة[1] ، بل وبلغ الأمر ببعض أنهم أخذوا يعطون الحمايات للمغاربة والذين يقومون بعدم دفع كراء الأملاك المخزنية. ومن الأمثلة على ذلك ما فعله نائب القنصل الأمريكي بالدار البيضاء "جون كوب John Cobb " .

كما أخذ بعض الأجانب في خرق القوانين التنظيمية لبعض الشئون المغربية كاحتكار بعض الكماليات كالتبغ والشاي والسكر، هذا الاحتكار الذي كما يقوم على بيع سلعة واحدة أو عدة سلع من قبل الحكومة المغربية على تجار معروفين مقابل مبالغ سنوية مقطوعة تدفع للخزينة المغربية، مع مراعاة عدم السماح لأحد بممارسة بيع السلعة المحتكرة إلا من هو مصوح له بذلك، إلا أن بعض الأجانب أخذوا في تهريب السلع التجارية المحتكرة وبيعها بأسعار تقل عن الأسعار المفروضة، وقد أخذ التجار المحتكرون يشتكون للحكومة المغربية نتيجة الأضرار التي لحقت بهم. ومثال على ذلك ما قام به محتكر تجارة التبغ والذي قدم شكوى إلى السلطان "الحسن" إلا أن أرسل إلى نائبه"محمد بركاش" يطلب منه أن يناقش تلك التجاوزات مع القناصل الأجانب في طنجة .

وفي ذلك يقول: " .. وبعد فقد أخبرنا خديمنا القائد الطيب بن هيمة أن نائب الأمناء على كنطردة تبغا .. تشكى بما لحقه من الضرر بكثرة بيع أهلى الحماية لها، وأنه كتب للنواب في ذلك فلم يلتفتوا لكلامه، وأن قنصل أسبانيا رد الكتاب الذي كتب له في ذلك وعليه فنأمرك أن تتكلم مع النواب

(١) محمد أحمد بن عبود:مركز الأجانب في مراكش،ط٢،مطبعة الشويخ ، ١٩٨٠،ص٧٦.

هناك في ذلك ليجروا الأمر فيه على مقتضى القانون .." [1]

ولم تقتصر التجاوزات على الاقتصاد المغربي بل امتدت لتضرب النقد المغربي، فقد أخذ الكثير من التجار الأجانب بالمضاربة في السوق، وذلك برفع أو خفض السلع حسب ما تملية مصالحهم وتطور الأمر إلى قيام بعض الأسبان في التسعينات من القرن التاسع عشر بتهريب السكة الفيليبية أوربال زابيل إلى المغرب وكان أول من قام بتهريبها سكان سبتة ومليلة، ثم بعد ذلك أخذ المرابون في استيراد تلك العملة إلى المغرب بالملايين وتصريفها هناك ومن أشهرهم "جون باتستى أنصادو J.B. Ansad" الإيطالي الجنسية[2] .

ومارس أفراد آخرون تجاوزات جديدة محاولين تهريب النقود المزورة بل وضربها نقوداً مغربية. وهذا ما أشارت إليه بعض الوسائل المخزنية موجهة الاتهام إلى أحد الأسبان، حيث ذكر فيها".. وبعد فإن هنا بمراكش نصرانياً من جنس الصبنيول يسمى "بيبى" مشتغل بأمور لا تصلح ولا يليق السكوت عليها... ومنها أنه يتعاطى دفع السكة الفاسدة الرومية المزورة، وأفسد على الناس بذلك بيعهم..بل قيل أنه يضربها هنا هو، ورفعت بذلك لنا شهادة جماعية، وهذه الأمور ومثلها لا يقدرون على تعاطيها في بلادهم فيأتون بها لبلادنا ويفسدون بها أمور رعايانا، فبوصول كتابنا هذا إليك تكلم مع الباشدور في شأنه ليؤدبوه على هذه الأفعال القبيحة التي تصدر منه بما يستحقه .. " [3] .

---

(١) عبد الوهاب منصور: مجموعة الوثائق،جـ٤،ص٣٢٩، رسالة من السلطان الحسن بن محمد إلى محمد بركاش في ٣ شعبان ١٢٩٤هـ الموافق ١٣أغسطس١٨٧٧م .

(٢) نفسه ، ص٤٢٩ .

(٣) نفسه،ص٣٧١، رسالة من السلطان محمد بن عبد الراضى إلى محمد بركاش في ١٥ محرم ١٣٨٥هـ الموافق ٨مايو ١٨٦٨م .

مما سبق يتبين أن الحكومة المغربية غير قادرة على إيقاف تلك التجاوزات وأن توسلاتها عادة ما تجد طريقها إلى الإهمال لأن قناصل الدول الأجنبية كانوا يضعون مصالح رعاياهم في أوليات مهامهم .

كما أن الحكومة المغربية أرادت أن تقوم ببعض التنظيمات مثل عدم السماح بذبح إناث الحيوانات كالأبقار والأغنام والإبل للمحافظة على مصالح رعاياها العامة والتي تتمثل في المحافظة على تكاثر الثروة الحيوانية، إلا أن الأجانب أخذوا في خرق تلك التنظيمات، بل وامتد أذاهم ليشمل تلويث البيئة وذلك عند ذبحهم لتلك الحيوانات، ويتركون مخلفاتها في الطرقات. وهذا ما نصت عليه رسالة"عمارة بن عبد الخالق البخاري" إلى "محمد بركاش" وفي ذلك يقول: "إعلم بأن سيدنا المنصور بالله كما أمر بتنظيف البلد.. بعدم ذبح إناث البقر والغنم ... ومن اطلع عليه ذبح من ذلك شيئاً فيزجر امتثالاً لأمر سيدنا نصره الله ..." (١) .

ومن التجاوزات الاقتصادية أيضاً ما كان يقوم به النصارى من تربية الخنازير على شكل تجاري، ويقومون بإطلاقها في بساتين المغاربة حيث تتسبب في إتلاف الكثير من المزارع. ونتيجة لذلك اشتكى الكثير من المغاربة لدى السلطات مطالبين بالعمل على كف الممارسات الأجنبية التي لا يستند إلى قانون أو عرف. ومن بين تلك الشكاوى ما قام به أهالي نطوان لدى عاملها"عبد القادر أشعاش" والذي قام بدوره بإرسال خطاب إلى نائب السلطان في طنجة يوضح له الأضرار التي لحقت بالمغاربة نتيجة لتربية الخنازير، ويطلب منه إيجاد حلول جذرية لتلك الممارسات. ولقد ورد في الرسالة ما نصه: ".. وبعد فاعلم رعاك الله أن النصارى أكثروا من استعمال دول الخنازير ، وكل دولة يسرحها رجلان منهم أو ثلاثة في بساتين

(١) عبد الوهاب منصور :مجموعة الوثائق،جـ٥،ص٢٠٤ـ٢٠٥، رسالة من عمارة بن عبد الخالق البخاري إلى محمد بركاش ، في ٢٠ جمادى الثانية ١٢٩٦هـ الموافق ٢٤ مايو ١٨٧٩م .

المسلمين وهم حاملين معهم المكاحل المعدة (البنادق المملوءة بالرصاص) فإذا أدخلوا خنازيرهم في بستان أو فدان لا أحد قام يتكلم معهم على ذلك تهددوا عليه بضربه بالبارود .. واشتكينا بهم على جميع القناصل وخصوصاً الفرنسيس والصبنيول، وأخبرناهم بما يفعلون في امتعة الناس عفياً عليهم ولم يلتفتوا لكلام قنصواتهم وبقوا على حالهم، وكل يوم باتوا الناس شاكين بهم.. فالمطلوب من إحسانك أن ينظر لنا كيف يكون في حملها من بلادنا ... وبما يؤدى إلى قيام الفتنة ونحن لا حاجة لنا بذلك.."[1] .

وبالفعل كانت السلطات المغربية محقة في تخوفها من الأخطار التي تنتج عن تلك التجاوزات، فقد قام بعض المغاربة في تطوان بالتصدي لرعاة الخنازير حيث قتلوا واحد منهم وجرحوا آخر. وهذا يتضح من رسالة "عبد القادر أشعاش" إلى "محمد بركاش" حيث يقول: ".. وبعد وصلنا كتابك الذي أخبرت فيه أنك استرعيت مراراً على نواب الأجناس في عدم تأخر رعاة خنازيرهم التي عندك إلى غروب الشمس خشية أن يدس لهم الفساد دسيسة يحرجونكم بها معهم .. فإذا بهم تأخروا إلى قرب العشاء وتعرض لهم الفساد الذي سميت من قبيلة أودراس وقتلوا واحداً أفرنصيصاً وجرحوا آخر.." [2] .

ومن التجاوزات الاقتصادية أيضاً هيمنة الأجانب على خيرات المغرب واستغلالها، فقد قام بعض الأجانب بقطع أشجار غابات المغرب وتصديرها إلى خارج البلاد حيث كان لتلك الممارسات آثارها السلبية على السكان حيث كانت تلك الغابات تستغل من قبل المغاربة، ومنافسة الأجانب لهم يحرمهم مصدراً من مصادر رزقهم، كما أن وصول الأجانب إلى مناطق الغابات يجعلهم عرضة للقتل والتي تفتقد الحكومة المغربية السيطرة الكاملة عليها.

(١) عبد الوهاب منصور: مجموعة الوثائق ،جـ٤،ص٢٥٧ـ٢٥٨، رسالة من عبد القادر أشعاش إلى محمد بركاش في ٢٩ ذى الحجة ١٢٧٩هـ الموافق٧يونية ١٨٦٢م .
(٢) محمد داود : تاريخ تطوان ، جـ٦، تطوان ، المطبعة المهدية ، ١٩٨٠ ، ص٥٩.

ورغم هذه التعديات إلا أن الحكومة المغربية حاولت عدم الاصطدام معهم (أي الأجانب)، ومما يؤكد ذلك ما جاء في الرسالة التالية: ".. وبعد وصلنا كتابك أخبرت فيه أن فيما قبل تاريخه بنحو ثلاثة أشهر ورد عليك بأشدور دولة الصينيول برجل، وذكر لك أنه مفوض له من دولته في قطع العود من أغياب فأجبته أولاً بأنا محتاجون لذلك لمصالح رعيتنا، فقال لك أن هذا مقرر في الشروط ولابد من تمامه واعتذرت له بأن ذلك لا يمكن في هذا الوقت لما عليه قبائل الأغياب .." [1].

(١) عبد الوهاب منصور: مجموعة الوثائق ، جـ١،ص٢٥٢، رسالة من السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش ، في ٢٤ ذي الحجة ١٢٧٩هـ الموافق ٢يونية ١٨٦٣م.

التجاوزات القضائيـــة والقانونيـــة

استطاع الأجانب الحصول على امتيازات قانونية، خلال المعاهدات التـي أبرمت بين المغرب الأقصى وبعض الدول الأوروبية، خولـــت للقنـــاصل أو نوابهم الحكم في معظم القضايا التي يمون الرعايا الأجانب طرفا فيها .

ونتيجة لذلك أخذ أولئك القناصل ونوابهم يطبقون قوانين بلادهم ليـــس فقط على رعاياهم بل على الرعايا المغاربة، وإذا كان أحد المغاربـــة يريـد الحصول على حقوقه فيجب أن يعرض قضيته على القنصل الأجنبـــي كـي يحصل عليها، وبالطبع زاد تظلم المغاربة من الممارسات التعســـفية التـي يقوم بها الأجانب في المغرب الأقصى .

ومن الأمثلة على ذلك ما قام به أحد الفرنسيين في مدينة مكناس حيـث انهال على محتسب فاس بالسب والإهانة على وجوه الأشهاد، ولم يســـتطع المحتسب أن يرد عليه خوفا من تطور القضية إلـــى مـــالا يحمـد عقبـاه، وعندما رفعت القضية إلى القنصل الفرنسي في طنجـــة ليحكـم فيـها قـام بإهمالها ولم يعطها أي اهتمام، مع العلم أن الســلطان حســن شـدد علـى إنصاف ذلك المحتسب لكي لا تتكرر تلك الأعمال[1] المهينة تجاه عماله .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أخذ القناصل ونوابهم بل ورعاياهم في تجاوزاتهم المشينة ضد المغرب وشعبه، ومنها ما كان يقـــوم بـــه التجـار الأجانب من محاولات لشراء ذمم الناس نظير إعطائهم الحمايات بأي ثمـــن وبأية وسيلة، بل وصل الأمر بعض الناس فـــي عـدم ممانعتـه بـالإدلاء بالشهادة زورا كي يحصل على ورقة الحماية وأصبح ولاؤهم للدول الأجنبية الحامية لهم، وبعد أن أدركت الحكومة المغربية خطر تلك التصرفـــات فـي ضياع حقوق الناس، حاولت جاهدة الحد من ذلك واستنكاره، وهذا ما فعله

(١) محمد أحمد بن عبود: مركز الأجانب في مراكش، دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل الحماية وخلالها ، ط٢،تطوان ، مطبعة الشويخ ، ١٩٨٠،ص٧٨،٧٩ .

والى الدار البيضاء، فقد أرسل إلى نائب السلطان "محمد بركاش" طالباً منه الاحتجاج لدى قناصل الدول الأجنبية فيما يصدر من رعاياهم من ممارسات غير قانونية [1] .

لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، فقد أخذ بعض القناصل ونوابهم يتدخلون في شئون القضاء المغربي في سبيل الوصول إلى أغراض شخصية. فقد طلب القنصل الأمريكي "وليم ريد لويس Wiliam Read Lawis" من "محمد بركاش" معاقبة قاضي العرائش ومعاونه بسبب مشادة بين نائب القنصل الأمريكي بالعرائش وبين أحد أعوان القاضي والذي ذهب إلى بيت نائب القنصل يطالبه بحضور أحد التجار الأمريكيين إلى مقر القاضي كي يناقش معه بعض القضايا المعلقة بين ذلك التاجر وبعض المغاربة. وقد ورد وصف هذه الحادثة على لسان القنصل الأمريكي في طنجة وذلك بقوله: "... ذهب صاحب القاضي المذكور إلى دار خليفتنا وخرج منها صاحب خليفتنا غضباً وقدم معه إلى حسينة القاضي المذكور.. فلما كان خليفتنا آتيا إلى مسكنه صادفا مع صاحب القاضي... فسب عون القاضي المذكور.. خليفتنا قائلاً له أن مولانا قادماً إلى هنا ليسحق صاحبك وليقطع رأس كل النصارى... ولا شك أن العون المذكور لم يفعل كل ما ذكر إلا بإذن القاضي المذكور، وعليه فالمطلوب من فضل سيادتكم هو تمكننا بكتاب نوبخ القاضي المذكور... ونأمر فيه عقوبة العون المذكور بما يقتضيه الحق .. "[2] .

ومن فحوى هذه الرسالة يتضح حجم النفوذ الذي كان يمارسه القناصل الأجانب ضد القضاء المغربي بل وضد السلطات المغربية بدون استثناء .

---

(١) مديرية الوثائق الملكية: رسالة خاصة بالعلاقات المغربية الأمريكية، المحفظة التاسعة، الرباط، رسالة من أحمد بن العربي إلى محمد بركاش في الأول من ذي الحجة ١٣١٣هـ الموافق ١٥ مايو ١٨٩٦م .

(٢) نفس المصدر. رسالة من وليم ريد لويس إلى محمد الطريس في ٣٠ محرم ١٣٠٧هـ الموافق ٢٦ سبتمبر ١٨٨٩ .

كما يمكننا أن نلمس مدى تعجرف الأجانب في المغرب الأقصى وعدم امتثالهم للقوانين المغربية في محاولة منهم لإضعافهم .

كما حاول بعض القناصل تمييز اليهود في القضاء عن المسلمين، فقد طلب القنصل الإنجليزي في الجديدة من عامل تلك البلدة برفع عقوبة الضرب عن اليهود .

وقد ورد ذلك في الرسالة التالية: ".. وبعد فليكن في كريم علمكم أن اليهود بهذا الثغر الجديدى، وكذا بأزمور قد حصل منهم تطاول وبعض جسارة لأنهم سمعوا من بعض تجارهم وكبارهم أن اليهود إذا ارتكب جريمة ورفع إلى الحاكم فإنه لا يؤدبه بالضرب وإنما يؤدبه بالسجن لا غير.. "[1] .

كما أن النفوذ الأجنبي في المغرب لم يقتصر على تدخل القناصل ونوابهم في القضاء المغربي، بل وصل الأمر إلى ممارسة القوانين الأجنبية على الرعايا المغاربة الذين لا يحتمون بالدول الأجنبية .

".. وبعد فقد بلغنا أن النواب وخلائفهم صاروا يترامون .. على الناس ويجرون عليهم أحكامهم، ومن جملة من وقع له ذلك "دابيد بن موسى الشريفي" الذي ترك الاحتماء بالسويد واحتمي بجانبنا السعيد، فقد رفع الشكاية لحضرتنا العالية بالله بأن خليفة قرنصو الفرنصيص (ألفرنسيين) ترامي عليه وحكم بسجنه أربع وعشرين ساعة، وكلمته في ذلك فامتنع من بيان سجنه إياه ومن تسريحه، وهذا مخالف لما في الشروط من عدم مد يد حاكم رعية في أحد من رعية حاكم آخر، وإنما يعلم بقضيته حاكمه وهو يجري عليه الأحكام .. " [2] .

من هذا يمكن إدراك الآثار التي ترتبت على هذه التدخلات والتي جعلت الكثير من المغاربة يبحث عن دولة يحتمي بها لكي يضمن حقوقه حتى لا يكون عرضة لما يفعله قناصل الدول الأجنبية ونوابهم في المغرب .

---

(١) عبد الوهاب بن منصور: الوثائق ،جـ٤،الرباط، المطبعة الملكية ،١٩٧٦ـ١٩٨٧، ص٤٧٩ـ٤٨٠،رسالة من محمد أدريس الجزار إلى محمد بركاش،في ٢٨ شوال،١٥ أكتوبر ١٨٧٩م .

(٢) نفس المصدر، رسالة من السلطان الحسن بن محمد إلى محمد بركاش ، في ٧ من رمضان ١٢٩٦هـ الموافق ٢٥ أغسطس ١٨٧٩م .

كما تعدي ذلك أيضاً إلى تطويع القوانين لصالحهم ولصالح رعاياهم في المغرب الأقصى، بل ورفض تلك القوانين إذا كانت تتعارض مع مصالحهم، فقد ضمنت المعاهدات المبرمة بين المغرب وبعض الدول الأوروبية لرعايا تلك الدول حق المتاجرة لحسابهم الخاص ولكنهم أخذوا في مخالطة المغاربة كشركاء تجاريين، وبتلك الشراكة ضمنوا لهم حق الحماية، ونتيجة لذلك أخذ الكثير من أولئك الخلطاء لا يمتثلون لقانون المغرب بحجة أنهم محميون وهذا يتضح من الرسالة التي بعث بها السلطان الحسن إلى نائبه في طنجة يطلب منه العمل على وقف هذه الممارسات .

".. وبعد فقد كتب خديمنا الطالب "محمد بن إدريس" الجراري وعامل أزمور مشتكين من نصارى الجديدة وقناصلهم بالترامي على ما تعلق لهم به من غير قانون.. حيث أنهم يدعون مخالطة أهل الحرف والمهنة .. وطول السكوت على مثل هذا.. يفتح الأبواب التي يتعذر سدها.. فأمرك أن تقوم على ساق الجد في مباشرة كل ما يكتب.. حتى ينضبط الأمر.. موافقاً للشروط والقوانين .."[1] .

كما أن المغرب أصبح مغذاً لتهريب الرقيق إلى أوروبا على الرغم من أن الدول الأوروبية كانت قد ألغت العمل بالرق في القارة الأفريقية منذ بداية القرن التاسع عشر. فقد أخذ الأجانب في تصدير الرقيق أمام مرأى ومسمع من السلطات المغربية والتي كانت لا تملك إلا الاستنكارات والاحتجاجات من خلال الرسائل التي كانت توجهها إلى قناصل الدول الأجنبية ونوابهم .

فقد أرسل السلطان "الحسن" رسالة إلى "محمد بركاش" يزوده ببعض التعليمات نتيجة لتهريب بعض الأسبان للرقيق من المغرب .

---

(١) عبد الوهاب منصور: مجموعة الوثائق ،جـ٥، رسالة من السلطان حسن بن محمد إلى محمد بركاش في ٢٠ ربيع الثاني ١٢٩٦هـ الموافق ١٦ من أبريل ١٨٧٩م ، ص٤٦٩.

وفي ذلك يقول: ".. فقد وصلنا كتابك جواباً .. في شأن الوصيفين اللذين وسقهما النصراني باروص الأسباني نائب أسباتيا بديوان مرسى الجديدة.. وذكرت أنك تكلمت مع البشدور(القنصل).. لمنع باروص من ذلك.. أجعل هذه الدعوى نصيب عينيك ومن أهم أمورك.. "[1].

وكما هو معروف فإن الدول الأوروبية قد لعبت دوراً كبيراً في تفريغ القارة الأفريقية من سكانها العاملين والذين قامت بتوجيههم إلى أمريكا، وكان من أكبر متزعمي ذلك كل من بريطانيا والدنمرك وأسباتيا وفرنسا والبرتغال[2].

وعلى هذا نجد أن حقوق المغاربة الذين لم يدخلوا في حمايات الدول الأجنبية أخذت تستحل من قبل الأجانب وشعورهم بالإحباط لعجز الحكومة أمام التدخلات الأجنبية في شئون رعاياها وتطبيق قوانين بلادهم في أكثر القضايا .

(١) عبد الوهاب منصور: مجموعة الوثائق ، جـ٤، رسالة من السلطان الحسن بن محمد إلى محمد بركاش ، في ٧رمضان ١٢٩٦هـ الموافق ٢٥ أغسطس ١٨٧٩م ، ص٤٦٥ .
(٢) عبد الله عبد الرازق إبراهيم : الجهود الدولية لإلغاء الرق في أفريقيا ، المجلة التاريخية المصرية، ٣٢ (١٩٨٥) ، ص١٩١ـ١٩٧ .

التجاوزات الدينيـــة والاجتماعيـــة

حرص الأجانب على التركيز على حقوقـــهم الدينيـــة فـــي المعـــاهدات المبرمة مع المغرب الأقصى والتي ضمنت لهم ممارسة شـــعائرهم الدينيـــة دون التعرض لهم[١] ، ولكن تحولت حقوقهم الدينية إلى تجاوزات ضد أهالي البلاد المسلمين، ومن أهم تلك التجاوزات هو محاولـــة تنصـــير المســـلمين حيث كان المسيحيين جهودهم المتواصلة في نشر المســـيحية مســـتخدمين عدة أساليب وطرق في سبيل الوصول إلى أهدافهم[٢] . منها بناء الكنـــائس ومراكز التنصير والتي أصبحت منتشرة في معظم مدن المغرب الأقصى، فقد بلغت تلك المراكز في منتصف القرن التاسع عشر أكثر من سبعين مركزا[٣]

ومع ازدياد نشـــاط المبشـــرين ربطـــوا نشـــاطهم الدينـــي بأهدافـــهم الاستعمارية، فقد قام "شـــارل دوفوكـــو Charles De Foucauld" ببحـــث الوسائل التي تساعد الفرنسيين على التدخل في شـــئون المغـــرب وعملـــه كمبشر نشط بين قبائل جنوب المغرب[٤] .

ولم يقتصر التنصير على المسلمين بل تعـــدي ذلـــك ليشـــمل الأقليـــة اليهودية في المغرب، فقد قامت إحدى البعثات المســـيحية بـــالدعوى إلـــى المسيحية بين يهود الصويرة. فما كان من أعيـــان اليـــهود إلا أن تقدمـــوا بشكايات إلى السلطان "الحسن بن محمد" يطلبون منه منع البعثات المسيحية من الدعوة بين اليهود .

---

(١) عبد الرحمن زيدان: مرج سابق ، جـــ٥، ص١٩٤ .
(٢) بالقاسم الحناش : الحركات التبشيرية بالمغرب الأقصى في النصف الثاني من القـــرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، تونس، الجامعة التونسية ١٩٨١،ص٤٤ـــ٤٥ .
(٣) نفس المصدر : ص١٠٣ـــ١٠٤ .
(٤) المصدر نفسه : ص١٠٦ .

وعلى أثر هذه الشكايات قام السلطان الحسن بإرسال تعليمات إلى نائبه في طنجا "محمد بركاش" بمطالبته القنصل الإنجليزي بمنع مواطنيه من الدعوة إلى المسيحية في تلك المدينة .

وفي ذلك يقول: "... وبعد فقد ربع الشكايا لحضرتنا العالية بالله تجار اليهود بمرسى الصويرة أن أصحاب الدين الجديد الحديثى السكنى بالصويرة اشتغلوا بالوسوسة والخوض في دينهم وحض أولاد المسلمين ومساكينهم على إبدال دينهم بدينهم الجديد، وأعطوا الدراهم.. حتى جلبوا منهم نحو المئتين بين صبيان وصبيات وصاروا يقرؤونهم قراءتهم، وطلبوا رفع ضررهم عنهم بمنعهم من السكن معهم، فأمرك أن تتكلم مع باشدور جنسهم وأن لا تقصر معه في كل ما يبعدهم .. ويقصيهم عن هذه الإبالة المحروسة بالله .. " (١) .

ولم يقتصر النشاط التبشيرى في المغرب عند هذا بل أبدوا بإضعاف الإسلام في نفوس الناس ومن ثم استدراجهم إلى المسيحية، وخاصة في مدينة طنجة من لعب القمار والذي تحرمه الشريعة الإسلامية، وقد حاولت الحكومة المغربية إيقاف ذلك. وهذا ما نجده في رسالة "محمد الطرابس" إلى القنصل الأمريكي "فليكس ماثيوز Felix Mathewa" .

وفي ذلك يقول: ".. فخبر خاف عن جانبكم أن لعب القمار هو أمر محرم في ديننا .. كما أننا نعلم أن التجاهر بلعبه هو ممنوع أيضاً .. وحيث شاع لعب القمار بهذه البلدة بيد رعايا الأجناس .. حيث أن بعض الأجانب يتحيلون بها على نزع الدراهم من يد الأولاد ويحرضونهم بذلك على اختلاس أموال أهلهم وغيرها .. وصدر لنا أمراً شريفاً بتكليم جانبكم في ذلك ..فنرجو منكم كف هذه الأضرار .. في قطع لعب القمار وإبطال محلاته،

(١) عبد الوهاب منصور: مجموعة الوثائق،جـ٤،رسالة من السلطان الحسن بن محمد إلى محمد بركاش في ٢٦ رجب ١٢٩٦هـ ، الموافق ٢٦ يونيو١٨٧٩.

والضرب على أيدي لاعبيه من رعاياكم والتشديد في إجراء الأحكام عليهم نظراً لما في ذلك من المصلحة العامة الواضحة وحب الخير والسلامة لساير الناس .. "[1] .

وكذلك فإن الحكومة المغربية كانت تحاول جاهدة إيقاف استيراد ما زاد عن حاجة الأجانب من الخمر إلى المغرب والتي تسمح به شريعتهم، ولكنها لم تنجح في ذلك حيث أخذ التجار الأجانب في مواصلة توريد الخمر إلى المغرب، فقد قام التاجر الأمريكي "هيم كوهين Hoim Cohen" باستيراد خمسة وعشرين برميلاً من الخمر والزيتون، وعندما وجد كوهين أن برميلين غير ممتلئين طال بتعويضات من الحكومة المغربية نظير ذلك النقص، وقد وردت شكوى ذلك التاجر على لسان القائم بأعمال القنصلية الأمريكية "روبرت ستوكر Robert Stoiker" .

حيث قال" .. فلنرفع لعلم جنابكم دعوة أتى بها التاجر هيم كوهين على أمناء مرسى طنجة ونصها: أنه أن قد وصل بالمركب أسمه فاس خمسة وعشرون برميلاً من الخمر والزيتون، ومن جملتهم قد وجد برميلان غير ممتليان فطلب التاجر كوهين ثمناً سبعة وستون ريالاً وأربعة بلاين من الأمناء .. وعليه أطالب جنابكم اجتماع المبلغ المدعى به في الحساب طيه لأن تلك الخسارة واقعة لإهمال خدام الأمناء .." [2] .

ودون اعتبار للقيود الدينية والقوانين المغربية كان يقوم بعض الأسبان ببيع الخمر في مراكش، فقد طلب السلطان من نائبه أن يضع حداً لتلك الممارسات عن طريق مناقشة ذلك مع القنصل الأسباني في طنجة، وفي

---

(١) مديرية الوثائق الملكية: رسائل خاصة بالعلاقات المغربية الأمريكية،محفظة رقم٦، رسالة من محمد الطرابس إلى فليكس ماثيوز في ١٦ من ذي الحجة ١٣٠٨هـ الموافق ٢٣ يوليو ١٨٨٠م .

(٢) رسائل بين المغرب والولايات المتحدة،محفظة ٥٣، رقم الوثيقة ١٤٢، خزانة نطوان، رسالة من روبرت ستوكى إلى محمد الطرابس في ٢١ فبراير ١٨٩٠م الموافق ٢١جمادى الآخرة ١٣٠٨هـ .

ذلك يقول السلطان "محمد عبد الرحمن" في رسالة إلى نائبه "محمد بركاش": ".. وبعد فإن هنا بمراكشة نصرانياً من جنس الصنبيول يسمي ببي مشتغل بأمور لا تصلح ولا يليق السكوت عنها، منها أن يبيع الخمر جهاراً للمسلمين يفسد .. أولادهم ومن لا عقل عنده منهم، وترتبت على ذلك مفاسد، إذ من يفقد عقله لا يضبط ما يفعل ولا يبالي بشيء .." (١) .

ولم يأبه الأجانب بشعور أهالي البلاد من المسلمين، فقد أخذوا في تربية الخنازير على نطاق واسع، والتي يعتبرها المسلمون نجسة وأكل لحومها محرم في الإسلام.وكان هدفهم من ذلك هو المتاجرة فيها وتصديرها إلى الخارج وليس من أجل الاستهلاك المحلى والذي سمح لهم به من قبل السلطات المغربية على ألا تضر تلك الخنازير بمصالح المسلمين.

والواقع أن انتشار تربية الخنازير في المغرب أضر بمصالح المسلمين، خاصة وأن تلك الخنازير عادة ما تخلف آثاراً واضحة على مزارع المغاربة وبساتينهم، ولقد رفع المسلمون تذمرهم من ممارسات الأجانب التعسفية إلى السلطان "محمد بن عبد الرحمن" والذي زود نائبه "بركاش" بتعليمات . حيث قال: ".. وبعد فإن من الأمور المضرة بالمراسي ما أحدثه بعض النصارى بها من تربية الحلاليف حتى كثروا وصاروا يسرحونها في الخلاء ويروحون بها للمدينة، وحصل للناس ضرر كبير بها لأنها تضر بالناس خصوصاً بالنساء والصبيان وبأجنتهم ... ولا يليق ذلك لإضرارها بالناس.." (٢) .

إن التجاوزات الأجنبية وصلت إلى حد لم يكن يتصوره المغاربة لتشمل المغاربة الأموات ، فلقد أخذ بعض التجار بتصدير العظام إلى أوروبا

(١) عبد الوهاب بن منصور: مجموعة الوثائق،جـ٤،ص٣٧١، رسالة من السلطان محمد عبد الرحمن إلى محمد بركاش في ١٠ محرم ١٢٨٥هـ الموافق ٨ مايو ١٨٦٨م .
(٢) المصدر السابق: ص٢٤٠ ، رسالة من السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى محمد بركاش في ٢٦ شوال ١٢٧٩هـ الموافق ١٦ أبريل ١٨٦٣م .

واستخدامها في بعض الصناعات ومن أهمها تكرير السكر، وفي حقيقة الأمر أن تصدير العظام كان مقصورا في أول الأمر على عظام الحيوانات ولكن التجار الأجانب تطاولوا على مقابر المسلمين وأخذوا في نبش القبور وجمع العظام وتصديرها إلى أوروبا خاصة وأن عظام الآدميين نوعية مرغوب فيها. ونتيجة لذلك تدخلت السلطات المغربية ووضعت تنظيمات تحرم تحريما باتا تصدير عظام الآدميين، وذلك بسبب أن للميت المسلم حرمة كحرمة المسلم الحي[1].

ولقد وردت فحوى تلك التجاوزات في الرسالة الموجهة إلى القنصل الأمريكي بطنجة حيث قال فيها: "فقد أخبر المحب متسطر دولة الألمان الفخيمة أن تجار رعيتهم يطلبون تسريح وسق العظام من مراسي هذه الإيالة السعيدة لتوفر عدد كثير منها تحت أيديهم..ولم يجدوا سبيلا لوسقها ..بسبب ما وقع من نبش المقابر ووسق عظام الموتى..وأنهم التزموا بأن لا توسق العظام إلا من ديوانة المرسى بفحصها طبيا لاستبيانها ويشهد كتابة بأن لا عظام فيها للآدمي وحين إذن توسق ... "[2].

من هذا يتبين لنا الوجه الحقيقي للاستغلال الأوروبي، بل والإهانة إلى الشعوب التي يستعمرونها .

كما كانت هناك تجاوزات تمس الشعور الديني وهي إصرار الأجانب على البقاء على المقاهي وعدم تنفيذ أوامر السلطان بإغلاقها لكي يقضى على تلك الأماكن التي تعتبر وكرا من أوكار بيع الخمور والذي تحرمه الشريعة الإسلامية[3] . إلا أن الأجانب أخذوا في تحريض المحميين بعدم

(١) انظر الأمين الحاج محمد أحمد: أحكام الجنائز ،جدة،مكتبة ومطابع المطبوعات الحديثة. د.ت. ص٦٤.

(٢) الرباط، مديرية الوثائق الملكية:رسائل خاصة بالعلاقات المغربية الأمريكية، المحفظة الرابعة، الرباط، رسالة من مجهول ويبدو أنه نائب السلطان في طنجة،محمد طرابس إلى وليم ريد لويس W.Read Lewis في رمضان ١٣٠٥هـ الموافق ١٧ مايو ١٨٨٨م.

(٣) مصطفي بو شعراء: الاستيطان والحماية بالمغرب،جـ١،الرباط،المطبعة الملكية، ١٤٠٧هـ ،ص٢٩٥ .

غلقها بحجة أن هؤلاء لا يخضعون للقانون المغربي، ونتيجة لذلك أخذ بعض ولاة المدن بالشكوى إلى نائب السلطان "محمد بركاش" لوقف تلك التجاوزات .

".. وبعد فالإعلام لسيادتك المحفوظة بالله بأنه وردني أمر سيدنا الشريف بقطع سائر القهاوى التي هنا لإجماع الأوباش بها والسفلة من الناس، فامتثلنا أمر سيدنا..بقطع سائر القهاوى..ولم يبق واحد من المسلمين يتعاطاها، فإذا ببعض النصارى مع بعض اليهود الذين هم في الحماية تولوها..فلما تكلمنا في أمرها مع بعض القناصل ذكروا لنا أنهم لا يقدرون على منع من في حمايتهم منها إلا أن صدر لهم الإذن من أكابرهم هناك (أي في طنجة).. فعليك أن تباشر الكلام مع الباشدورات هناك وتسعى في قطع تعاطيها على يد من كانت أهل الحمايات .."[1] .

وبلغ الطيش بالأجانب عندما أخذ بعضهم في فتح أماكن خاصة ببيع الخمر وأماكن للدعارة.ونظراً لأن النفوذ الأجنبي كان أقوى من موقف الحكومة المغربية ضد التجاوزات الأجنبية،فقد قام أحد الأسبان بفتح محل تجارى لبيع الخمر ووضع بجانبه مكان آخر للترويج للبغاء،مما جعل عامل المدينة يقوم بمراسلة نائب السلطان في طنجة يطلب منه تعليمات يوقف بها تلك الممارسات التي تتعارض مع الدين الإسلامي ومع تقاليد المجتمع المغربي .

وجاء في رسالته: ".. وبعد فاعلم أخي أن نصرانياً من جنس الصنبيول أسمه فرشيشك ساكن بدار الملكي وجعل فيها نبرانات ولها بابين باب السوق، والباب الآخر هو بابها القديم بدرب السلالين جعله حانت مفتوح للدار وجعل فيه رجل يقال له الجيلالى البسلامى يبيع الخمر..وهذا الرجل

(١) عبد الوهاب بن منصور: مجموعة الوثائق، جـ٤، ص٣٥٨ـ٣٥٩، رسالة من الحاج على بن محمد (والى أصيلة) إلى محمد بركاش في ٢٥رمضان ١٢٨٣هـ الموافق ٣١ مايو ١٨٦٧م .

يتعرض للنسوان الذي (اللاتي) بجواره..فمن طاوعه يدخله في داره هو ومن أراد..ويمنعون أهلهم منهم..ومن لم يطاوعه على الفساد يسبه ويقدحه ولا يخاف من لومه الأحكام..حيث هو مخالط مع النصراني المذكور.. قد شهد جواره بالسوق النسوان المومسات خارجين من عنده ولا زالت لم نجد سبيلاً لنزع الضرر العظيم من البلاد .."[1] .

كل هذه الممارسات أدت إلى زعزعة أركان المجتمع المغربي وإضعافه دينياً والقضاء على عاداته وتقاليده..غير أن هذه الممارسات لم تلق النجاح بل وجدت رفضاً من معظم أفراد الشعب المغربي لأنها تتعارض دينياً وخلقياً مع مقومات مجتمعهم .

(١) نفسه ، ص٤١١ــ٤١٢، رسالة من عبد السلام السويسي عامل الرباط إلى محمد بركاش في ٥ جمادى الثانية ١٢٩٠هـ الموافق ٣١ يوليو ١٨٨٣م .

خاتمـــــة

من هذا البحث يتبين أن الدول الأوروبية بحكم معاهداتها مع المغـــرب الأقصى قامت بعدة تجاوزات حصلت عليها من أجـــل رعاياهـــا المقيميـــن وحماية مصالحها. فكانت تستغل أية حادثة مـــن أجـــل التـــهديد والوعيـــد والحصول على تجاوزات جديدة، كما اســـتغل الانتـــهازيون مـــن المغـــرب الأقصى هذه التجاوزات فدخلوا في حماية الدول الأجنبية من أجل المكاســـب المادية،ولم تكن الدول الأجنبية لتمتنع عن إسباغ حمايتها على بعض رعايـــا المغرب الأقصى،ولو بصورة غير قانونية من أجل خلق المشاكل لحكومتها .

كما أن قوة الدول الأجنبية بعد الثورة الصناعية، وحاجة هذه الدول إلى المواد الخام والأسواق والسيطرة على طرق المواصلات التجاريـــة جعلـــها تتجاوز وتتعسف في تطبيق وتفسير هذه المعاهدات لصالحها على حســـاب حكومة وشعب المغرب الأقصى.

ومن العوامل التي ساعدت على ذلك :

*أولاً :*محاولة قناصل الـــدول الأجنبية في المغرب الأقصى الحصول على مصالحهم وتحقيقها بأيـــة وسيلة دون النظر إلى ما يحيق بالمجتمع المغربي من مشاكل وآثار سلبية .

*ثانيـــاً :*تفسير الأجانب للمعاهدات المبرمة بين المغرب وبين الدول الغربية لصالحهم .

*ثالثـــاً :*التنافس بين الأجانب والذي جعل الكثير منهم يحاولون الوصول إلى ما عجز عنه الآخرون .

*رابعـــاً:*عجـــز المخزن عن إيقـــاف تلك التجاوزات التي أضعف المغـــرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والـــذي كـــان من نتائجه وقـــوع المغرب تحت الحماية الفرنسية في بداية العقد الثاني من القرن العشرين .

المصـــادر والمراجـــع

* أولاً – وثائق غير منشورة :

- الربـــاط : مديرية الوثائق الملكية، محفظة ٤، الرباط ، رسالة من مجهول ويبدو أنـــه نائب السلطان في طنجة ، محمد طريس إلى وليم ريـــد لويـــس W. Read Lewisفي رمضان ١٣٠٥هـ الموافق ١٧ مايو ١٨٨٨م.
- الربـــاط : مديرية الوثائق الملكية، محفظة رقم٦، رسالة من محمـــد الطرابـــس إلـــى فليكس ماثيوز في ١٦ من ذي الحجة ١٣٠٨هـ الموافق ٢٣يوليو ١٨٨٠م .
- الربـــاط : مديرية الوثائق الملكية، محفظة٩، رسالة من وليم ريد لويس إلـــى محمـــد الطريس في ٣٠محرم ١٣٠٧هـ الموافق ٢٦ سبتمبر ١٨٨٩م.
- الربـــاط : مديرية الوثائق الملكية، محفظة٩، رسالة من أحمد بن العربي إلـــى محمـــد بركاش في الأول من ذي الحجة ١٣١٣هـ الموافق ١٥مايو ١٨٩٦م.
- نطـــوان : خزانة نطوان،محفظة رقم٢٧،وثيقة رقم ١٥٩،رسالة مـــن "محمـــد محمـــد غريط" إلى "محمد بركاش" في ١١ذي القعـــدة ١٣٠٥هـــ الموافق٢١يوليـــة ١٨٨٨م .
- نطـــوان : خزانة نطوان،محفظة رقم٢٨،وثيقة رقم٢٤، رسالة من السلطان "الحسن بن محمد الطرابس" في ٢٩ ربيع الأول ١٣٠٧هـ الموافق٢٢ نوفمبر ١٨٨٩م.
- نطـــوان : خزانة نطوان،محفظة رقم٥٣،وثيقة رقم ١٤٢،رسالة من "روبرت ســـتوكر " إلى "محمد الطرابس" في ٢١فبراير ١٨٩٠م الموافـــق ٢١ جمـــادى الآخـــرة ١٣٠٨هـ .

* ثانيـــاً : وثائق منشورة :

- عبد الوهاب بن منصور : مجموعـــة الوثائـــق ، جـــ٤، الربـــاط ، المطبعـــة الملكيـــة ، ١٩٧٧م .
- عبد الوهاب بن منصور : مجموعـــة الوثائـــق، جـــ٥ ، الربـــاط ، المطبعـــة الملكيـــة ، ١٩٧٧م.

* ثالثـــاً : المصادر والمراجع :

١– الأمين الحاج محمد أحمد : أحكام الجنائز، جدة، مكتبة ومطابع المطبوعات الحديثة (د.ت) .

٢ـ محمد أحمد بن عبود : مركز الأجانب في مراكش، دراسة قانونية لوضعية الأجانب في المغرب قبل الحماية وخلالها، ط٢، تطوان، مطبعة الشويخ، ١٩٨٠.

٣ـ بالقاسم الحناش : الحركات التبشيرية بالمغرب الأقصى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، تونس، الجامعة التونسية،١٩٨١.

٤ـ جلال يحيي : المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨١م.

٥ـ زاهر رياض : شمال أفريقيا في العصر الحديث، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٧.

٦ـ زاهية قدورة : تاريخ العرب الحديث ، بيروت، النهضة العربية ، ١٩٧٥.

٧ـ شوقي عطا الله الجميل : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، ط١، القاهرة ، الأنجلو المصرية، ١٩٧٧ .

٨ـ صلاح العقاد : المغرب العربي ، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة ، الجزائر، تونس ، المغرب الأقصى، القاهرة، مكتبة الأنجلو (د.ت) .

٩ـ عبد الرحمن بن زايد : إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، جـ٣، الرباط ، المطبعة الوطنية ، ١٩٣٣.

١٠ـ عبد الرحمن بن زايد : إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، جـ٥، الرباط ، المطبعة الوطنية ، ١٩٣٣.

١١ـ عبد الوهاب بن منصور : مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد ١٨٨٠م ، الرباط ، المطبعة الملكية ، ١٩٨٥.

١٢ـ عبد الله عبد الرازق إبراهيم : الجهود الدولية لإلغاء الرق في أفريقيا ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد٣٢،١٩٨٥ .

١٣ـ محمد داود : تاريخ تطوان ، جـ٦،تطوان ، المطبعة المهدية ، ١٩٨٠ .

١٤ـ محمد ناصر الألباني : أحكام الجنائز وبدعها ، المكتب الإسلامي ، (د.ت) .

١٥ـ مصطفي بو شعراء : أبعاد الاستيطان الأمريكي بالمغرب أواخر القرن التاسع عشر ، بحث غير منشور ، مقدم لمؤتمر الصداقة المغربية الأمريكية في الولايات المتحدة ١٩٨٦ بمناسبة مرور مائة عام على تلك الصداقة .

١٦ـ مصطفي بو شعراء : الاستيطان والحماية بالمغرب (١٢٨٠ـ١٣١١هـ) ، جـ٢، الرباط ،

المطبعة الملكية ، ١٩٨٧.

* المصـــادر الأجنبيـــة :

١- Leiand Lowis Bow : The Portege System in Morollo (١٨٨٠- ١٩٠٤) The University of Michigan, Ph , D , ١٩٧٠ .